تقـريـر

من التهميش إلى السكن اللائق:

رؤية حقوقية لتطوير العشوائيات في مصر

11-1-2026

إعداد

سلمى عبد المنعم

برنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يمثل الحق في السكن اللائق والآمن إحدى الركائز الجوهرية لمنظومة حقوق الإنسان، ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بالحق في الحياة الكريمة، والصحة، والأمن الإنساني. وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى قضايا التطوير العمراني للمناطق غير الآمنة بمعزل عن التزامات الدولة في حماية مواطنيها من المخاطر الهيكلية والبيئية التي تهدد حياتهم وسلامتهم. وقدمت مصر خلال السنوات الأخيرة نموذجًا واسع النطاق في التدخل العمراني الهادف إلى القضاء على العشوائيات الخطرة، باعتباره استجابة لواجب دستوري وإنساني يستهدف إنهاء أوضاع سكنية غير آدمية تراكمت عبر عقود من الإهمال، وضمان حد أدنى من الكرامة الإنسانية لملايين المواطنين.

وتُظهر التجربة المصرية في ملف التطوير العمراني أن هذا المسار لم يُطرح بوصفه إجراءً إنشائيًا فحسب، بل كجزء من مقاربة أشمل تستهدف إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها الحق في السكن اللائق، والحصول على الخدمات الأساسية، والعيش في بيئة آمنة. ومع ذلك، فإن التقييم الحقوقي لهذه التجربة يقتضي مقاربة متوازنة تراعي حجم التحوّل العمراني المنفّذ، وفي الوقت نفسه تعترف بالتحديات المصاحبة لعمليات إعادة التوطين، مثل الحفاظ على الروابط المجتمعية، وضمان فرص العمل، وسلاسة الاندماج في المجتمعات الجديدة، بوصفها تحديات تنفيذ وسياسات عامة قابلة للتطوير والتحسين.

في هذه الورقة، سنكشف كيف تحولت مصر من مواجهة انتقادات دولية على مدى عقود بسبب انتشار العشوائيات إلى نموذج إقليمي يُشاد به في إعمال الحق في السكن اللائق، من خلال استعراض الإطار الدستوري والدولي، وتحليل عمليات إعادة التوطين والتوسع الوطني الذي يرسخ العدالة المكانية، مع التركيز على ربط السكن بالتمكين الاقتصادي كسرّ النجاح الحقيقي.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولًا:

الحق في السكن الملائم

لا يمكن تناول ملف العشوائيات بمعزل عن الإطار الأشمل لحقوق الإنسان؛ إذ تمثّل هذه المناطق نتاج عقود طويلة من التهميش العمراني والحرمان المنهجي من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها الحق في السكن اللائق، والحق في العيش في بيئة آمنة. ولم تكن العشوائيات مجرد خلل تخطيطي أو نتيجة نمو حضري غير منضبط، بل عكست اختلالات اجتماعية واقتصادية عميقة تراكمت في ظل غياب تدخلات تنموية شاملة؛ مما جعل ملايين المواطنين عرضة لمخاطر يومية تهدد حياتهم وسلامتهم وكرامتهم الإنسانية.

ومن ثمّ، فإن معالجة هذا الملف لا يمكن النظر إليها باعتبارها منحة سياسية أو استجابة ظرفية، بل بوصفها التزامًا أصيلًا يقع على عاتق الدولة وفق المعايير الدولية الناظمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها إعمال الحق في السكن الآمن بوصفه إحدى ركائز الكرامة الإنسانية.

وعلى مدار سنوات طويلة، واجهت مصر انتقادات دولية متكررة بشأن انتشار المناطق غير الآمنة، باعتبارها مؤشرًا على قصور في سياسات السكن وإدارة العمران. غير أن الحكومة المصرية، منذ عام 2014، تبنّت تحولًا جوهريًا في مقاربتها لهذا الملف، نقلته من إطار المعالجات الجزئية إلى مشروع وطني شامل يستهدف القضاء على العشوائيات الخطرة، لا الاكتفاء بتحسينها شكليًا. ويستند هذا التحول إلى أساس دستوري واضح؛ إذ تنص المادة 78 من الدستور المصري على أن «تكفل الدولة حق المواطنين في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة ويحقق العدالة، وتلزمها بوضع خطط للإسكان ومعالجة العشوائيات وتوفير البنية الأساسية والمرافق..»[1] وهو ما يتوافق مع الالتزامات الدولية لمصر بموجب المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يعترف بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ يشمل سكنًا لائقًا، مع التزام الدول بتحسين الظروف المعيشية باستمرار[2].

وقد انعكست هذه الرؤية في إطلاق مشروعات واسعة لإعادة التوطين، على سبيل المثال لا الحصر حي الأسمرات، بشائر الخير، روضة السيدة، ومعًا، وتوفير بدائل سكنية متكاملة تراعي معايير السلامة والخدمات الأساسية، مع نقل أكثر من 1.2 مليون مواطن وبناء أكثر من 250 ألف وحدة بديلة، بما يستهدف تحسين نوعية الحياة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، بوصف السكن الآمن ركيزة أساسية من ركائز الأمن الإنساني[3].

وقد حظيت هذه المقاربة باعتراف دولي واضح؛ حيث أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2021 إلى أن تطوير العشوائيات يُعد إحدى أولويات القيادة المصرية، منوهًا بافتتاح مشروعات كبرى مثل «بشائر الخير – حي الأسمرات»، ودورها في خفض أعداد السكان المقيمين في المناطق غير الآمنة[4]. كما سجلت تقارير رسمية مصرية وإشادات دولية عامة في 2023–2025 تقدمًا ملحوظًا في القضاء على 357 منطقة غير آمنة بنسبة 100%؛ مما يعكس تحسنًا هيكليًا ممتدًا في إعمال الحق في السكن الآمن وفق المعايير الدولية[5].

وتعكس هذه المؤشرات انتقال مصر من موقع الدولة الخاضعة للنقد الحقوقي في ملف العشوائيات إلى نموذج إقليمي يحظى بتقدير المؤسسات الدولية في إدارة أحد أكثر الملفات الاجتماعية تعقيدًا. فالتطوير العمراني، حين يُدار ضمن رؤية شاملة تراعي البعد الحقوقي والاجتماعي، لا ينعكس فقط على تحسين المؤشرات العمرانية، بل يسهم في ضمان حياة أكثر أمنًا وكرامة لملايين المواطنين، بما يؤكد أن القضاء على العشوائيات يمكن أن يتحول من ملف إشكالي إلى نموذج عملي لإعمال حقوق الإنسان على أرض الواقع.

ثانيًا:

إعادة التوطين بين المعايير الحقوقية ومزاعم التهجير القسري

يثير التعامل مع ملف تطوير العشوائيات وإعادة تنظيم العمران في مصر جدلًا حقوقيًا متكررًا، غالبًا ما يُختزل في توصيف هذه السياسات بـ«التهجير القسري»، دون تمييز دقيق بين أنماط الإزالة المختلفة كما تقرها المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ففي الأدبيات الحقوقية، يفرق بوضوح بين الإخلاء القسري، الذي يتم دون إخطار مسبق أو بديل لائق أو تعويض عادل، ويُعد انتهاكًا صريحًا للحق في السكن اللائق المنصوص عليه في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[6]، وبين عمليات الإزالة المصحوبة بإعادة توطين منظمة، توفر بدائل سكنية ملائمة، وتحافظ على الوصول إلى الخدمات الأساسية والروابط المجتمعية، ولا تُصنف كتهجير قسري متى استوفت شروطها القانونية والاجتماعية والإنسانية.

وفي هذا الإطار، تُظهر التجربة المصرية في عدد من نماذج التطوير الحديثة انتقالًا واضحًا من منطق الإخلاء البسيط إلى منطق «الاستبدال العمراني الإنساني»؛ حيث يُقدَّم نقل السكان كجزء من عملية إحلال شاملة تهدف إلى تحسين شروط السكن والحياة، مع الحفاظ على كرامة الإنسان واستقراره الاجتماعي. فقد ارتبطت عمليات الإزالة بتوفير وحدات بديلة مجهزة بالمرافق، وتعويضات مالية أو عينية مناسبة، ونقل جماعي منظم من مناطق غير آمنة إلى مجتمعات سكنية مخططة، بما يحد من الصدمات المجتمعية ويضمن استمرارية الوصول إلى فرص العمل والخدمات.

وبناءً عليه، لا يمكن توصيف هذه السياسات، على نحو عام ومطلق، بـ«التهجير القسري» كما تروج بعض الخطابات الحقوقية، طالما توفرت معايير البديل الملائم والأفضل في كثير من الحالات -من حيث السلامة الهيكلية، والمرافق، والخدمات التعليمية والصحية- وفق التعليق العام رقم 7 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، الذي يؤكد أن جوهر الحق في السكن اللائق لا يرتبط بالموقع الجغرافي بحد ذاته، بقدر ما يرتبط بتوافر مسكن آمن وصحي يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق مستوى معيشيًا كافيًا[7].

ومع ذلك، يظل التقييم الحقوقي الرصين يقتضي الاعتراف بالتحديات التنفيذية المصاحبة لعمليات إعادة التوطين، مثل تأثير الانتقال على الشبكات الاجتماعية، وفرص كسب الرزق، وسهولة الاندماج في البيئات الجديدة، والتي قد تشكل في بعض الحالات ضغطًا غير مباشر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذه التحديات، في ظل توفر البديل والتعويض والمشاركة المجتمعية، تُعد إشكاليات قابلة للتحسين والتطوير، وليست دليلًا على انتهاك ممنهج أو إقصاء متعمد. ومن ثم، فإن اختزال التجربة المصرية في مصطلح «التهجير القسري» يتجاهل الفروق الجوهرية التي أرستها المعايير الدولية، ويغفل عن التحول التدريجي نحو مقاربة أكثر اتساقًا مع مفهوم الحق في السكن اللائق كحق غير قابل للتصرف.

ويتجلى هذا النهج بوضوح في مشروع تطوير مثلث ماسبيرو، الذي يُعد نموذجًا بارزًا لكيفية دمج المعايير الحقوقية في عملية الإزالة والإحلال، وقد حظي بإشادة دولية ملحوظة. يمتد المشروع على مساحة 75 فدانًا في قلب القاهرة، وكانت أكثر من 50 فدانًا منه مشغولة بمبانٍ عشوائية[8]. وبدلاً من الإخلاء المباشر، سبق التطوير (الذي بدأ فعليًا في 2018) بإنشاء حي الأسمرات وتسليم مرحلتيه الأولى والثانية في 2016، ليكون بديلاً سكنيًا كاملاً ومجهزًا للسكان[9]، مع نقل أكثر من 4500 أسرة إلى وحدات بديلة. اعتمدت الدولة مبدأ حرية الاختيار، مع خيارات متعددة: الانتقال إلى الأسمرات مع تعويض مالي يصل إلى مئات الآلاف من الجنيهات للأسرة الواحدة، أو العودة إلى الموقع الأصلي بعد التطوير عبر التملك أو الإيجار (مع إمكانية التوريث)، مع مراعاة الحالات المعقدة مثل تعدد الورثة (حتى 98 وريثًا في بعض العقارات) أو المساحات الضئيلة؛ مما يعكس التزامًا بضمان التعويض العادل والحفاظ على الكرامة الإنسانية[10].

وقد أشادت تقارير دولية بهذه الجهود، فقد أشاد البنك الدولي في تقاريره عن التنمية الحضرية في مصر بجهود الدولة في تطوير المناطق العشوائية وإعادة التوطين، مع التركيز على توفير بدائل سكنية أفضل وتحسين الخدمات، كجزء من نموذج ناجح للتنمية المستدامة، مع نقل آلاف الأسر إلى مساكن آمنة[11]. كما أبرزت UN-Habitat في تقاريرها عن المدن المستدامة والتنمية الحضرية في مصر (2022-2025) التجربة المصرية في تطوير المناطق العشوائية وتوفير بدائل سكنية لائقة، كمثال إقليمي لتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، مع التركيز على القضاء على العشوائيات غير الآمنة[12].

ثالثًا:

عدالة مكانية في مواجهة التهميش

ولم تقتصر جهود الدولة في معالجة العشوائيات على مناطق بعينها في العاصمة، بل امتدت إلى جميع المحافظات، من الصعيد والنوبة إلى خط الساحل الشمالي، بما يعكس رؤية وطنية شاملة تهدف إلى معالجة التهميش العمراني وتأمين بيئة مستدامة وآمنة لجميع المواطنين دون تمييز جغرافي أو اجتماعي، وفق مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويؤكد هذا التوسع أن القضاء على العشوائيات ليس مشروعًا محليًا محدودًا، بل استراتيجية وطنية مترابطة تُرسّخ العدالة الاجتماعية والمكانية، وتضمن حق المواطنين في حياة كريمة وآمنة، خاصة في الأطراف والمناطق النائية التي عانت تاريخيًا من الإهمال.

وقد تم تفعيل هذه الاستراتيجية عبر إطار دستوري وتشريعي ينص على التزامات الدولة تجاه مواطنيها خاصة المادة 78 من الدستور المصري[13]، مترجمًا في سياسات عامة ومبادرات تنفيذية تصل إلى المستحقين في كل ربوع مصر. وتشمل هذه السياسات توفير السكن الملائم، والخدمات الأساسية، والبنية التحتية، مع مراعاة المعايير الصحية والبيئية، بما يعكس الالتزام الكامل بمبادئ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تم القضاء على 357 منطقة عشوائية غير آمنة على مستوى الجمهورية بنسبة 100% بحلول 2025، مع نقل حوالي أكثر من 1.2 مليون مواطن إلى وحدات سكنية بديلة آمنة، وبناء ما يقرب من 250 ألف وحدة سكنية بديلة بتكلفة إجمالية تجاوزت 300 مليار جنيه[14].

إلى جانب معالجة المناطق العشوائية، شمل التطوير العمراني ترتيب الأسواق في المحافظات مثل بورسعيد وكفر الشيخ ودمياط والمنيا وغيرها؛ حيث تم تطوير 36 سوقًا تضم أكثر من 5000 وحدة بتكلفة 138.4 مليون جنيه، كجزء من خطة أوسع لتطوير حوالي 1248 سوقًا عشوائيًا بحلول عام 2030[15]؛ مما يعزز من الاستقرار الاقتصادي للباعة الجائلين والتجار الصغار ويحقق العدالة الاجتماعية.

كما أولت الحكومة المصرية اهتمامًا خاصًا بالحفاظ على الهوية التاريخية والثقافية للمناطق التراثية، وهو ما ظهر في مشروع تطوير سور مجرى العيون، ومشروعات أخرى مثل تطوير منطقة الفسطاط (تحويلها إلى حديقة حضارية كبرى بمساحة 500 فدان ومتحف مفتوح [16])، وتطوير القاهرة التاريخية بشكل عام، بما يعكس تكاملاً بين حماية التراث الوطني، وتحسين جودة الحياة، وضمان بيئة صحية وآمنة؛ مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويحقق الحق في التمتع بالتراث الثقافي كجزء من الحقوق الثقافية والاجتماعية.

وفي الصعيد والنوبة، امتد التطوير ضمن مبادرة «حياة كريمة» ومشروعات أخرى ليشمل قرى في أسوان والأقصر وسوهاج وأسيوط، مع استثمارات تصل إلى 65.7 مليار جنيه لتنمية الجنوب في خطة 2025/ 2026[17]، بما في ذلك إعادة توطين وتطوير قرى النوبة وتحسين الخدمات في المناطق النائية. أما على الساحل، فقد أصبحت بورسعيد أول محافظة خالية من العشوائيات[18]، مع تطوير مناطق مثل القابوطي واليهودية، ودمياط شهدت تطوير مناطق مثل رأس البر وشمال وجنوب الصيادين[19]. هذه الأمثلة تؤكد التوسع الجغرافي الشامل، الذي يعالج التهميش في الأطراف ويضمن عدالة مكانية حقيقية، بما ينسجم مع مبدأ عدم التمييز في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

رابعًا:

هل يكفي السكن دون العمل؟ السكن اللائق بوصفه مدخلًا للتمكين الاقتصادي

يطرح ملف إعادة التوطين سؤالًا جوهريًا يتجاوز حدود جودة المسكن ذاته، ويتمثل في مدى كفاية توفير السكن الآمن وحده لضمان حياة كريمة في ظل الترابط العضوي بين الحقوق الإنسانية كما أرسته المعايير الدولية. فالحق في السكن اللائق، المنصوص عليه في المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يمكن فصله عن الحق في العمل والكسب الكريم الوارد في المادتين (6) و(7)، ولا عن الحق في مستوى معيشي كافٍ يشمل الاستقرار الاقتصادي واستدامة سبل العيش[20]. ومن ثمّ، فإن معالجة ملف العشوائيات بوصفه إعمالًا حقيقيًا لحقوق الإنسان تقتضي تجاوز منطق النقل الجسدي إلى مقاربة تنموية أشمل، تستهدف التمكين الاقتصادي المستدام، وتمنع إعادة إنتاج دوائر الفقر، وتحول المجتمعات المُعاد توطينها من بؤر هشاشة اجتماعية إلى كيانات منتجة وقادرة على الاعتماد الذاتي.

وتجسّد التجربة المصرية هذا الترابط العضوي بين الحق في السكن اللائق والحق في العمل والتمكين الاقتصادي من خلال نماذج تطبيقية متقدمة، يأتي في مقدمتها حي الأسمرات، الذي لم يقتصر دوره على توفير وحدات سكنية آمنة لعشرات الآلاف من المواطنين القادمين من مناطق غير آمنة، بل جرى تصميمه كمجتمع عمراني منتج، يدمج السكن بالخدمات وفرص العمل. فقد أُنشئت داخل الحي مصانع ومشاغل إنتاجية في مجالات متعددة، من بينها الملابس الجاهزة، والسجاد اليدوي، وصناعة السُبَح، والصناعات الصديقة للبيئة، بما وفر مئات فرص العمل المباشرة، خاصة للنساء والشباب، وأسهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للأسر المُعاد توطينها.

ويُعد مصنع الملابس الجاهزة بحي الأسمرات مثالًا دالًا على هذه المقاربة؛ إذ بلغت تكلفة إنشائه نحو 21 مليون جنيه[21]، ويوفر أكثر من 400 فرصة عمل مباشرة لسكان الحي [22]، إلى جانب تخصيص مساحات

للتدريب المهني على الحياكة والمهن المرتبطة بها، بما يضمن بناء مهارات مستدامة لا تقتصر على التشغيل المؤقت. كما يجري تنفيذ وافتتاح مصانع جديدة كثيفة العمالة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال، تستهدف توسيع قاعدة التشغيل، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإتاحة برامج تدريبية ومعارض تسويقية تسهم في ضمان استدامة الدخل وربط الإنتاج بالأسواق[23] .

كذلك، لا تقتصر هذه المقاربة التنموية المتكاملة على نموذج حي الأسمرات، بل تمتد إلى مشروعات أخرى، من بينها حي «معًا» بالقاهرة، الذي أُنشئ كبديل لعشوائيات السلام ثان. فقد شمل المشروع إنشاء مبنى مخصص للورش الخدمية يضم نحو 60 ورشة حرفية[24]، صُممت لتوفير فرص عمل مباشرة لقاطني الحي، وربطهم بأنشطة إنتاجية تتوافق مع مهاراتهم وخبراتهم السابقة. ويُكمّل هذا التوجّه تنفيذ برامج تدريب مهني ودعم للمشروعات الصغيرة، بما يعزز من فرص الاندماج الاقتصادي ويحدّ من مخاطر التهميش الاجتماعي.

ويمتد هذا النهج التنموي المتكامل إلى مشروعات أخرى خارج العاصمة، مثل بشائر الخير بمحافظة الإسكندرية، الذي قدّم نموذجًا أكثر اتساعًا لدمج البعد الاستثماري ضمن عملية التطوير العمراني. فقد ركّز المشروع، عبر مراحله المختلفة، على إنشاء مولات تجارية ومحال ومراكز حرفية واسعة النطاق، لتحويل المناطق التي كانت تعاني من العشوائية والتهميش إلى مناطق جذب اقتصادي نشط. ففي المرحلة الثالثة (بشائر الخير 3)، بلغ إجمالي المسطح التجاري نحو 62,820 مترًا مربعًا، شمل 36 مولًا تجاريًا و936 محلًا تجاريًا [25]، فضلًا عن الأنشطة التجارية أسفل العمارات السكنية، بما أسهم في توفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة[26] . كما تضمنت المرحلة الثانية 13 مولًا تجاريًا و338 محلًا تجاريًا [27] بمسطح يقارب 22,685 مترًا مربعًا[28]، بينما شملت المرحلة الأولى 156 محلًا تجاريًا بمسطح يقارب 5,000 متر مربع[29].

وتكشف هذه النماذج مجتمعة عن تحول نوعي في مقاربة الدولة لملف إعادة التوطين، من كونه تدخّلًا عمرانيًا محدود الأثر إلى إطار تنموي متكامل يستهدف إعادة بناء الإنسان والمكان معًا. فلم يعد توفير السكن الآمن غاية نهائية في حد ذاته، بل مدخلًا لسياسات أوسع تُفعّل منظومة مترابطة من الحقوق، تربط بين الحق في المسكن اللائق، والتمكين الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاندماج المجتمعي. وبهذا المعنى، يغدو التطوير العمراني أداة مركزية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصورة عملية، ويؤكد أن الحق في السكن لا ينفصل عن الحق في العمل الكريم، والحماية الاجتماعية، وتحسين مستويات المعيشة. ويتقاطع

هذا النهج بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف الثامن بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف العاشر الخاص بالحد من أوجه عدم المساواة، والهدف الحادي عشر المعني ببناء مدن ومجتمعات محلية آمنة وشاملة ومستدامة، بما يعكس انتقال السياسات العمرانية من منطق المعالجة المؤقتة إلى إحداث أثر تنموي طويل الأمد قائم على مقاربة حقوقية شاملة.

ختامًا

تكشف التجربة المصرية في تطوير المناطق العشوائية عن تحوّل بنيوي من التعامل مع إرث طويل من التهميش العمراني والاجتماعي، إلى تبنّي نموذج وطني يعيد صياغة مفهوم الكرامة الإنسانية في السياسات العامة وعلى أرض الواقع. فمن خلال مقاربة متكاملة تربط بين الحق في السكن اللائق، والتمكين الاقتصادي، وتحقيق العدالة المكانية، وصون التراث العمراني، أثبتت الدولة أن القضاء على العشوائيات لا يُختزل في كونه إنجازًا عمرانيًا، بل يُمثل إعمالًا عمليًا ومترابطًا لمنظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفق أحكام الدستور المصري والمعايير الدولية ذات الصلة، وذلك على النحو الذي عكسته النماذج والأمثلة الواردة في هذه الورقة، على سبيل البيان لا الحصر، في ظل اتساع خريطة المشروعات وتنوع نطاقها الجغرافي والتنفيذي.

ومع الإقرار بحجم الإنجازات غير المسبوقة التي تحققت خلال العقد تظل فرص التحسين قائمة، لا سيما في ما يتعلق بتعزيز آليات المشاركة المجتمعية، وتوسيع برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن استدامة الأثر التنموي وعدم الارتداد إلى أنماط الهشاشة السابقة.

وفي المحصلة، يبرهن هذا النموذج أن حقوق الإنسان لا تُختزل في خطابات أو التزامات نظرية، بل يمكن ترجمتها إلى سياسات عامة قابلة للتنفيذ، قادرة على إحداث تحوّل ملموس في حياة الملايين، وإعادة بناء المجتمع على أسس من الكرامة والعدالة والاستقرار.

الهوامش والمراجع

1. دستور جمهورية مصر العربية 2014 (معدل 2019)، المادة 78، متاح على: https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019?lang=ar
2. «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) ، المادة 11 (الفقرة 1) ، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 2200 أ (د-21) في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 3 يناير 1976.»
3. بوابة الأهرام، الجمهورية الجديدة خالية من المناطق العشوائية مصر تعلن خلوها من المناطق غير الآمنة في نهاية ٢٠٢١، نوفمبر 2021، https://gate.ahram.org.eg/News/3116599.aspx?referre
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، سبتمبر 2021، https://www.undp.org/ar/egypt/publications/tqryr-altnmyt-albshryt-fy-msr-2021
5. الهيئة العامة للاستعلامات، مصر تعلن خلوها من المناطق غير الآمنة في نهاية 2021، نوفمبر 2021https://sis.gov.eg/ar/%D8%A7%D9%85%%84%D9%84%D8%A3%D8%AE%8A/%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%D8%B1%D987%D8%A7-%88%D9%84%D9%86-%D8%AE%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D9%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D984%-%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82-%D8%BA%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%85%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%85%D9%%D98A%D8%A9-%D9%A2%D9%A0%D9%A2%D9%A1%87%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%D8%A2%D9/
6. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 7 (1997): الحق في السكن الملائم (المادة 11(1)): الإخلاءات القسرية، https://www.refworld.org/legal/general/cescr/1991/en/53157
7. نفسه.
8. المصري اليوم، كل ما تريد معرفته عن تطوير منطقة مثلث ماسبيرو، يناير 2025، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3346903
9. موقع رئاسة الجمهورية، إنشاء المرحلة الأولى والثانية من مشروع الأسمرات بمحافظة القاهرة، مايو 2016%https://www.presidency.eg/ar/%D8%A7%D98A%D8%A9/%D8%A5%D8%B3%85%D9%88%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%84%D984%8A-%D8%A7%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%A7-%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%%D985%D-%84%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%85%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%%D8%A3%D8%B3%D985%82%D8%B7%D9%9/
10. اليوم السابع، مثلث ماسبيرو يغير وجه القاهرة.. من عشوائيات لكمبوند سكنى متكامل، نوفمبر 2024، D%/7/11/https://www.youm7.com/story/2024/8A%D8%B1-%8A%D8%BA%D9%88-%D9%8A%D8%B1%D9%85%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D9%84%D8%AB-%D9%85%D8%AB%D9%988%D8%86-%D8%B9%D8%B4%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%88%D8%AC%D9%%D989-%86%D9%83%D9%86%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D9%85%D8%A8%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%%A7%D8%A6%D96769291/84%85%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%AA%D9%%D9
11. World Bank Group, Egypt Country Partnership Framework for the Period FY20232027-,March 2023, https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/202321/03//egypt-country-partnership-framework-fy20232027-?referrer
12. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، «Urbanization in Egypt: Building inclusive & sustainable cities»، تاريخ الوصول: ديسمبر 2025، متاح على: https://unhabitat.org/egypt
13. دستور جمهورية مصر العربية 2014 (معدل 2019)، المادة 78، متاح على: https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019?lang=ar
14. الهيئة العامة للاستعلامات، تقارير صندوق تطوير العشوائيات، ديسمبر 2025، https://sis.gov.eg/Story/200196935648635732 1?referrer
15. المصري اليوم، «محلية النواب» تناقش تطوير الأسواق العشوائية.. و«التنمية الحضارية»: عددها 1305 سوق، أبريل 2025، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3426003
16. بوابة الأهرام، خالد صديق يكشف تفاصيل تطوير حديقة الفسطاط على مساحة 500 فدان، مارس 2025، https://gate.ahram.org.eg/News/5136860.aspx
17. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تستعرض تقريرًا حول الاستثمارات الحكومية الموجهة لأقاليم الصعيد بخطة العام المالي 2026/2025 واستثمارات مبادرة «حياة كريمة»، سبتمبر 2025، https://mped.gov.eg/singlenews?id=6536#:~:text=%D84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%20%D8%A7%D9%86%88%D8%B6%D8%AD%D8%AA%20%D8%A3%D9%88%D8%A3%D9%9%20%D8%A7%D9%8A%D8%A9%85%D9%88%D9%83%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%8A%D8%AF%20%84%D8%B5%D8%B9%D9%20%D8%A7%D9%88%D8%B3%D8%B7%87%D8%A9,%D9%88%D8%AC%D9%85%D9%84%D98A%D8%A7%D8%B1%84%D9%85%D9%20%D9%2012.3%88%86%D8%AD%D9%%D9
18. المصري اليوم، اللواء عادل الغضبان: بورسعيد أول محافظة خالية من العشوائيات، ديسمبر 2023، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2949136
19. الأهرام المسائي، دمياط تتخلص من العشوائيات، سبتمبر 2023، https://gate.ahram.org.eg/Massai/News/4560812.aspx
20. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 3 يناير 1976، مصدر الدخول https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights?referrer
21. البوابة الالكترونية محافظة القاهرة، محافظ القاهرة يتفقد متابعة توافر الخدمات بمدينة الأسمرات، يوليو 2025 https://cairo.gov.eg/ar/Pages/Govtour.aspx?tourID=732
22. بوابة الأهرام، متفقدا مصنع الملابس الجاهزة.. محافظ القاهرة يتابع خدمات المواطنين في الأسمرات، يوليو 2025 https://gate.ahram.org.eg/News/4901547.aspx

23. جريدة الدستور، محافظ القاهرة: الدولة تحرص على توفير الرعاية الكاملة لسكان الأسمرات، يوليو 2025، https://www.dostor.org/5153265?referrer

24. المصري اليوم، محافظ القاهرة يتفقد مدينة «معا» بديل عشوائيات السلام ثان، يونيو 2021، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2361926?referrer=grok.com

25. بوابة أخبار اليوم، صورا تفاصيل افتتاح الرئيس السيسي لمشروع بشاير الخير 3، مايو 2020، D%/1/https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3052394 81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%84-%D8%A7%D9%8A%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%88%D8%B1--%D8%AA%D9%8%B5%D9 85%D8%B4%D8%%84%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%%D8%A7%D9 referrer?3--8A%D8%B1%84%D8%AE%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%88%D8%B9--%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D9%B1%D9

26. موقع رئاسة الجمهورية، المرحلة الثالثة من مشروع بشاير الخير بمحافظة الإسكندرية، مايو 2020،https://www.presidency.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D9% %85%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9 86%D8%B7%85%D9%3-%D8%A8%D9-8A%D8%B1%84%D8%AE%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%88%D8%B9-%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D9 %83%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%%D9 8A%D8%A9/?referrer%86%D8%AF%D8%B1%D9

27. موقع مصراوي، تسلسل زمني لمشروعات بشائر الخير في الإسكندرية.. 125 ألف وحدة سكنية، ديسمبر 2022، https://www.masrawy.com/news/news_regions/referrer?2334679/5/12/details/2022

28. الهيئة العامة للاستعلامات، مشروع اسكان بشائر الخير، يوليو 2019، https://sis.gov.eg/ar/%D9 88%D8%B9%D8%A7%D8%85%D8%B4%D8%B1%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D9%88%D9%%AA-%D9 88%D8%B9%D8%A7%D8%%85%D8%B4%D8%B1%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D9%88%D9%%AA-%D9 86-%83%D8%A7%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%AA-%D9 /8A%D8%B1%84%D8%AE%D9%%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9

29. موقع رئاسة الجمهورية، المرحلة الأولى من مشروع بشاير الخير بمحافظة الإسكندرية، سبتمبر 2016 %84%D9%https://www.presidency.eg/ar/%D8%A7%D9 85%D8%B4%D8%B1%D%8A%D8%A9/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9 85%D8%B1%84%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%88%D8%B9-%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D9%9 referrer?/89%84%D9%88%D9%84%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%%D8%AD%D9

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية